اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

أمام أنظار القمة . . . . منظمة التجارة العربية الكبرى

ولدت منظمة التجارة العربية الكبرى في عام ١٩٩٦ كأحد قرارات القمة العربية آنذاك ، إلا انها ولدت ميتة من دون تفعيل لها خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة ، في وقت ان التجارة العربية كانت أحوج ما يكون لها بعد التغييرات الاقتصادية الكبيرة على المستوى الدولي فكرياً وعملياً .

وتبنت كثير من الدول العربية خلال العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي حيثيات ومبادئ اقتصاد السوق والتي تؤكد في أولوياتها على تفعيل حركة التبادل التجاري واعتماد مفاهيم التجارة الحرة غير المقيدة المنضبطة على وفق معايير مؤسساتية دولية .

ألا ان هذا التبني من هذه الدول ظل مغرداً خارج سرب المنظومة الاقتصادية العربية التي كانت بمثابة قرارات قمم ، واتفاقيات ثنائية وأخرى إقليمية يحكمها المنظور الجغرافي ، لم تعمل البلدان العربية على تفعيلها بالشكل الذي ينعكس على المشهد الاقتصادي العربي .

والجامعة العربية كمنظمة تضم بين دفتيها أكثر من ٢٠ دولة عربية الكثير منها يعد قوة اقتصادية كبيرة لا يستهان بها ، وكسائر المنظمات الدولية الأخرى كان بإمكانها أن تشكل تجمعاً اقتصادياً كبيراً لو حدث الاندماج الاقتصادي العربي منذ وقت مبكر ، لكم يدمي القلوب ان هذه القوة الاقتصادية الهائلة ظلت أسيرة الخلافات السياسية التي عادة ما تسور القرارات الاقتصادية وتجعلها أسيرة وميتة ، حيث غدت القمم العربية الماضية مجرد قرارات لا تنفذ سرعان ما تصبح من إرهاصات الماضي ويجري التذكير بها في القمم اللاحقة من دون جدوى ، ومنها منظمة التجارة العربية التي أريد لها ان تكون نافذة لتحريك عجلة التجارة الحرة بين الدول العربية من شأنها ان تنعكس ايجابياً على القطاعات الاقتصادية الأخرى .

في الوقت الذي نتطلع إلى قمة فيها من الاهتمامات الاقتصادية ما يوازي الاهتمامات والأولويات السياسية ، نرى ان تفعيل منظمة التجارة الحرة العربية بشكل يتسق والتحولات الاقتصادية الكبيرة على مستوى المنطقة والعالم الآخر ، تكون صنوا لمنظمة التجارة العالمية ، فضلاً عن انها تعبر عن تجمع سياسي واقتصادي في آن واحد يمكن ان يحدث تحولات كبيرة ليس على مستوى التبادل التجاري فحسب ، بل على مستوى القطاعات الاقتصادية الأخرى لاسيما ان عددا لا يستهان به من البلدان العربية تعد من اكبر مصدري النفط في العالم وتعد اللاعب الاساسي في سوق النفط العالمية فضلاً عن الاحتياطي النفطي والغازي الكبير لها ، ما يجعل هذا التجمع الاقتصادي قوة اقتصادية كبيرة في العالم لاسيما ان مشتركات اجتماعية وفكرية وثقافية كبيرة ستكون حاضرة بقوة في تأكيد رصانة هذا التجمع السياسي الاقتصادي المهم .

نضع أمام أنظار قمة بغداد قضية تفعيل منظمة التجارة العربية الكبرى ، ونرى ان يتبنى الوفد العراقي مقترح تفعيل هذه المنظمة والسعي لاعتماد قرار للقمة بهذا الاتجاه لأهميتها في جعل مناطق التجارة فاعلة من جهة وتنشيط عملية التبادل التجاري بين الدول العربية سعياً لتحقيق المنفعة الاقتصادية للجميع .

قالوا إنها إفرازات التجربة الديمقراطية

خبراء لـ المدى : تحولات اقتصادية وخدمية إيجابية إلا أنها دون مستوى الطموح

□ بغداد /المدى الاقتصادي

حملات اعمار في بغداد

شهدت مرحلة ما بعد التغيير السياسي العاصف الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣ تحولات اقتصادية ايجابية على الرغم من الاختلالات الهيكلية والبنيوية التي مازال يعانيها الاقتصاد الوطني .

وأكد عدد من الخبراء في أحاديث لـ (المدى) ان الواقع الاقتصادي شهد بعض التحولات الايجابية على مستوى قطاعات بعينها ، بسبب التجربة الديمقراطية والسياسية الجديدة في العراق.

قال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ (المدى) : ان تشريع قانون الاستثمار ساعد على دفع عجلة الإعمار والبناء الى الامام على الرغم من وجود بعض الهنات ، بالإضافة إلى تقليص ضريبة الدخل على المواطنين لافتاً الى انها كانت تصاعدية تصل الى (٤٠٪) من الحجم الكلي للدخل وإلغاء الضريبة الإضافية على العقار .

وأضاف انطون : ان واقع الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تقدم بخطوات ايجابية منها تمكن البنك المركزي من تغيير العملة القديمة الى جديدة مع إعادة الثقة بالدينار العراقي وثبات سعر صرفه امام العملات الاجنبية فضلا عن العمل على استقرار الاسواق المحلية.

وتابع انطون : ان قطاع الاستثمارات النفطية كان من اكثر القطاعات حضوراً ، مبيناً ان جولات التراخيص ساعدت على ارتفاع معدلات التصدير النفطي لافتاً الى وجود مساع حثيثة لتأسيس شركة نفط وطنية .

واشار الى ان المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة في عام ٢٠٠٨ ساعدت على تقديم العون للقطاع الزراعي الذي عانى سنوات عديدة من الإهمال.

من جانبه قال الخبير المالي هلال الطحان لـ (المدى) ان من اهم القفزات الايجابية التي شهدتها معظم القطاعات الاقتصادية في البلد كان تثبيت سعر صرف الدينار والقضاء على التباين والضعف الذي كان يشوب سعر صرفه، مشيراً الى انه قبل عام ٢٠٠٣ كان سعر صرف الدولار الواحد يعادل ٦٢٥٠ دينارا بالإضافة الى ان العملة المحلية في ذلك الوقت تخلو من الغطاء مع التضخم الجامح الذي كان يتعرض له الاقتصاد الوطني آنذاك، مبيناً ان البنك المركزي نجح في الوقت الحاضر من خلال السياسة النقدية الانكماشية التي وضعها للحد من زحف التضخم من ناحية والعمل على تثبيت سعر صرف الدينار من ناحية اخرى مشيراً الى ان احتياطي المركزي يقدر بـ ٦٠مليار دولار.

واضاف الطحان :ان هذا الاحتياطي الضخم من العملة مع المخزون النفطي الموجود في باطن الارض يعتبر من العوامل المساعدة على تشجيع المستثمر للدخول بقوة في البلد، مبيناً ان صدور قانون الاستثمار (رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦) فتح الابواب وخاصة للشركات الاجنبية بالدخول للعراق وان الايام المقبلة سوف تشهد خطة انفجارية هائلة في الاستثمارات .

وتابع الطحان : ان عدد الدرجات الوظيفية التي تطرحها وزارة المالية بين الحين والآخر ليس بمستوى الطموح لوجود أعداد كبيرة من الخريجين العاطلين عن العمل وهذا يعد من اخطر الأمراض التي تفتك باقتصاديات دول العالم.

ولفت الى ان الانجازات التي تحققت من خلال الانسحاب التدريجي الحكومي من دعم اسعار المواد الغذائية ولتقليص مفردات البطاقة التموينية من عشر مواد الى خمس مواد على الرغم من وجود تحفظات على وزارة التجارة والتلكؤ الحاصل في توزيع مفردات البطاقة.

الى ذلك اعتبر الخبير الزراعي عبد الحسين الحكيم المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة في عام ٢٠٠٨ بأنها كان لها التأثير الايجابي على الواقع الزراعي في البلد من خلال صناديق الإقراض. .وقال الحكيم لـ (المدى) : في الصيف الماضي كانت المنتجات المحلية تغطي حاجة السوق من الفواكه والخضر ، بالاضافة الى وجود تنمية كبيرة في معدلات الغلة للحنطة .

واضاف الحكيم : ان التطورات الاخرى جاءت من خلال توزيع منظومات الري بالرش والتي كانت بأسعار مدعومة بالإضافة الى استحداث الزراعة العضوية واستخدام المبيدات الإحيائية تدريجياً والتي تعتبر حماية للبيئة .

ولفت الى الجهود المبذولة للعمل على منع زحف الصحراء الى المناطق الزراعية من خلال التغطية الطينية والتشجير وإنشاء الواحات وغيرها ودعا الى ضرورة الاهتمام بالقطاع كونه بإمكانه ان يصبح المصدر الثاني للبلد بعد النفط .

في غضون ذلك قال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ (المدى) :ان جولات التراخيص بدأت في الوقت الحاضر تعطي ثمارها بشكل ملحوظ ، مبيناً ان عائدات العراق النفطية قد تجاوزت حاجز الـ (١٠٠ مليار دولار) والتي تشكل نسبة ٩٤٪ من الواردات ، وهذه الارقام لايمكن تحقيقها بدون الجولات مشيراً الى انها تمر بمرحلتين الاولى تنحصر في المحافظة على مستويات الانتاج و الثانية تعمل على رفع سقف الانتاج .

واضاف الجواهري :ان الصناعة النفطية في البلد تحتاج الى مد انابيب اضافية وتطوير منافذ التصدير ،لافتاً الى ضرورة التوسع في الطاقة الخزنية وجعلها تعادل الإنتاج لمدة اسبوع كامل .ولفت الى ان الموازنة الاستثمارية المخصصة للتنمية والاعمار كبيرة جداً مقارنة ببعض الدول والتي تقدر بـ٣٠ مليار دولار.

متخصصون ومواطنون لـ المدى : تطور لافت للنظر في المستوى المعيشي بعد عام ٢٠٠٣

□ استطلاع / احمد عبدربه

يرى بعض المراقبين والمتخصصين ان النقلة الايجابية التي تعرض لها المستوى المعيشي للفرد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ كانت لافتة للنظر ، على الرغم من حدوث بعض الاخفاقات على الصعيد الأمني والسياسي.

وقالوا في احاديث لـ (المدى) : ان معظم المواطنين كانوا تحت خط الفقر بحيث كان الإنسان العراقي بمستوى دخل يصل الى الدولار الواحد شهرياً ، في وقت ارتفع دخله الشهري الى الاضعاف حالياً .

ويوضح الأكاديمي ميثم العيبي ان التطور الكبير في المستوى المعيشي للفرد كان من خلال ارتفاع رواتب الموظفين سواء كانوا بالقطاع العام ام الخاص مشيراً الى تطور مفردات المادة الغذائية عن طريق الاستيرادات وغيرها بالاضافة الى انتشار السيارات الحديثة بشكل كبير جدا وهذه كلها دلائل تعبر عن وجود تطور كبير في المستوى المعيشي.

ويقول العيبي لـ (المدى):ان القرارات الدولية التي فسحت المجال امام العراق بالعودة للمنظومة الدولية كرفع العقوبات الاقتصادية ، بحيث سمحت للصادرات النفطية ان تأخذ مكانها في السوق العالمية ، مبيناً ان ذلك أدى الى زيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية في البلد والسماح باستيراد مختلف انواع السلع والخدمات والتي جعلت من المستوى المعاشي مرتفعا .

ويضيف العيبي : انه في السابق كانت العائلة العراقية تعتمد على المخزون المنزلي من أثاث قديم لسد متطلبات الحياة من الحاجات اليومية الملحة فظهرت (البالات) والتي تعني توجه الناس الى اقتناء الناس للسلع المستخدمة النادرة.ويتابع العيبي : ان هذه الانتقالات النوعية المتحققة لا تعني بالضرورة القضاء على المشاكل الاقتصادية بالكامل ، حيث لايزال ربع العراقيين يعيشون تحت مستوى خط الفقر لافتاً إلى وجود مؤشرات تعبر عن فجوة كبيرة تتمثل بظهور نسبة كبيرة من الأغنياء تقابلها نسبة ليست بالقليلة من الفقراء.

في الوقت نفسه يشير الخبير في شؤون السوق سالم البياتي الى ان التحولات الايجابية التي تعرض لها المستوى المعيشي للفرد لا تخلو من بعض الإخفاقات .

ويقول البياتي لـ (المدى) : من الناحية الشكلية تحققت بعض الانجازات لان التغيير السياسي الذي حدث استلزم العمل باتجاه إعطاء الحريات الاقتصادية للأفراد لافتاً الى ان ذلك خلق صعوبات اقتصادية كارتفاع تكاليف السلع والخدمات عن طريق رفع القدرة الشرائية للمواطنين مع غياب الناتج المحلي .

ويضيف البياتي : من الصعوبة ان يجد المواطن في الوقت الحاضر سكنا لائقا فالاستثمارات تحدث في مجالات ضيقة.

الى ذلك تقول ايمان حسين (تدريسية) : قبل التغيير السياسي الذي حدث في البلد عام ٢٠٠٣ كان راتبي لا يتعدى الثلاثة دولارات شهرياً بحيث لم يكن بمقدوري أن أوفر مصاريف النقل الى مكان عملي واضطررت في حينها الى اعطاء الدروس الخصوصية لبعض التلاميذ سعياً لتوفير المال لسد حاجتي من مستلزمات الحياة ، اما بعد التغيير السياسي فقد ازداد راتبي ووصل الى ٥٠٠ دولار شهرياً وعلى الرغم من ان هذا المبلغ لم يعد كافياً بالشكل المطلوب لكن استطيع ان اقوم بسد معظم متطلباتي من خلال هذا المبلغ .

اما جلال كاظم صاحب محل موبايلات يبين لـ (المدى) : في السابق كانت المهن وفرص العمل محدودة بحيث كنت ابحث طول الوقت عن فرصة يومية استطيع من خلالها ان أوفر متطلبات اسرتي لكن بعد التحول الكبير ودخول المهن الحديثة كصيانة وبيع الموبايلات وغيرها استطعت ان افتتح محلا متواضعا للموبايل لكي اعيش من خلاله ويعبر حسن هلال صاحب محل الخضروات عن ارتياحه للتغيير السياسي الذي تعرض له العراق .

ويقول لـ (المدى) :قبل عام ٢٠٠٣ لم يكن بمقدوري بيع كل الفواكه والخضر المستوردة التي تنعدم زراعتها بالعراق لان الحصار قد منع الاستيرادات من الخارج ما ادى الى افتقار السوق الى المنتجات الاجنبية اما في الوقت الحاضر فلم يعد من الصعب ان تنحصر الخضروات بموسم معين وذلك لكثرة الاستيرادات الاجنبية .

الأمن المائي والسياحة على طاولة اجتماع وزراء الاقتصاد العرب

□ بغداد / متابعة المدى

قالت مصادر رسمية مطلعة إن ملف الأمن المائي والسياحة ومخاطر الكوارث سيطرح خلال اجتماع وزراء الاقتصاد العرب ،والذي يتضمن ثلاث استراتيجيات مهمة هي السياحة العربية ، والأمن المائي والحد من مخاطر الكوارث.

وقال مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة هاشم محمد السوداني للبغدادية نيوز إن" القمة العربية ستشكل نقلة نوعية في العمل العربي المشترك".

وأضاف أن" الملف الاقتصادي والاجتماعي يشكل أحد محاور القمم العربية منذ إقرار آلية دوريتها ما يعطي دفعة قوية لمسيرة العمل العربي المشترك.

وأوضح السوداني ان" جدول الأعمال يتضمن إجراءات تنفيذ مقررات قمتي الكويت وشرم الشيخ الاقتصادية والإعداد لقمة الرياض ٢٠١٣، موضحا ان" الملف الاقتصادي لقمة بغداد يتضمن ثلاث استراتيجيات مهمة هي:" الإستراتيجية السياحية العربية وآليات تنفيذها، والأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات، والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، والإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، بالإضافة إلى الملف الاجتماعي الذي يتضمن الإعداد والتحضير للمؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية المقرر عقده العام الجاري، واعتماد إعلان المؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل الذي عقد في مراكش عام ٢٠١٠".

وأكد أن" التعاون الاقتصادي العربي وصل إلى مرحلة متقدمة من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي سيتم استكمالها بالانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي عام ٢٠١٥ وهو ما يشكل خطوة منطقية لاستكمال تحرير باقي السلع العربية من الرسوم".

ودعا السوداني إلى "بذل مزيد من الجهود لإزالة العراقيل والعقبات التي تعترض حركة التبادل التجاري العربي واستكمال قواعد المنشأ حتى يمكن إقامة تكتل اقتصادي عربي قوي .

وعلى صعيد ذي صلة دعا النائب احمد الجبوري الى اخراج العراق من طائلة البند السابع مطالبا الوفد التفاوضي بالضغط على الجانب الكويتي لإطفاء التعويضات العراقية التي أثقلت الكاهل العراقي ليتم استخدامها في توجهات تخدم العراق والعراقيين .

وقال الجبوري لـ / البغدادية نيوز/ : ان جدول اعمال القمة العربية غني بالكثير من القضايا التي تعتبر من اهم القضايا ، موضحا ان هناك خمسة فقرات تتعلق بثورات الربيع العربي والقضية الفلسطينية والقضية السورية و ماهي الرؤية الحقيقية للخروج من ازمتها الى جانب قضايا تتعلق بهيكلة الجامعة العربية .

وأضاف : أن الضرورة تستدعي من وفد العراق طرح هذه القضية بقوة وان يكون هناك تبن واضح لطرح المشاكل بما يدفع العملية السياسية الى الامام،اضافة الى ان يكون هناك تبن بإخراج العراق من طائلة العقوبات الدوليَّة، داعيا الوفد الضغط على رؤساء وملوك العرب بالضغط على الجانب الكويتي لاطفاء التعويضات العراقية الكويتية التي اثقلت الكاهل العراقي ليتم استخدامها في توجهات تخدم العراق و العراقيين .

تداعيات القمة العربية : الأسواق تشهد ارتفاع أسعار السلع والأغذية

□ بغداد / متابعة المدى

شهدت الأسواق المحلية ارتفاعا في أسعار السلع والأغذية في بغداد، بالتزامن مع قرب انعقاد القمة العربية في بغداد ، فيما دعت اللجنة المالية النيابية، الحكومة الى اتخاذ اجراءات صارمة ومتابعة اوضاع الاسواق في الفترة الحالية.

ويشير مواطنون من ذوي الدخل المحدود في بغداد الى ان اسعار السلع والبضائع، وبالاخص الاغذية ارتفعت بشكل ملحوظ في الفترة المتزامنة مع عقد القمة العربية، داعين الحكومة الى وضع معالجات لارتفاع الأسعار.

ويقول المواطن محمد عبود، من سكنة منطقة الشعب(شرقي بغداد) لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) ان "اسعار السلع والاغذية ارتفعت بشكل كبير، الى الحد الذي قد يضطر المواطنين الى تنظيم تظاهرات لاستنكار الوضع".

من جهتها، قالت عضو اللجنة المالية النيابية نجيبة نجيب لـ(آكانيوز) "صحيح اننا بتنا نشعر بان اسعار البضائع وخاصة الاغذية قد ارتفعت بسبب قرب انعقاد القمة العربية في بغداد، الامر الذي يثير استياء المواطنين وبالاخص من ذوي الدخل المحدود".

واضافت "نحن في اللجنة المالية النيابية نعلم بوجود هذه المشكلة، وينبغي على الحكومة مراقبة اوضاع السوق بدقة في هذه الفترة، وعدم السماح برفع اسعار البضائع واستغلال المواطنين".

واشارت نجيب الى ان "الحكومة تفيد بأن عقد القمة العربية في بغداد يعد مكسباً مهما للعراق ككل، ويسهم في اخراج العراق من طائلة البند السابع، ولكن برغم ذلك ينبغي اتخاذ خطوات جادة لإيقاف ارتفاع أسعار الأغذية والسلع".